حوافز الاستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية

Incentives in free zones as a way of development in developing economies

قادري عبد القادر[1*]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، p.kaek2010@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 29 /2020/02 تاريخ القبول: 2020/05/13 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المناطق الحرة في استقطاب الإستثمارات وخاصة الأجنبية منها، وذلك من خلال دراسة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز كأداة لجذب الإستثمارات جنبا إلى جنب مع مجموعة المقومات الأخرى التي تدعم وتجعل من الحوافز أكثر فعالية، ويناسب هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الإعتماد على مجموعة من المصادر لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن الحوافز من بين أهم العوامل في المناطق الحرة التي تنعش الإستثمار في الدول المضيفة وخاصة النامية منها.

كلمات مفتاحية: استثمار؛ حوافز؛ مناطق حرة؛ إعفاءات؛ رسوم وضرائب.

تصنيف JEL : H25، F38، P33، G11، F21، F63 ،F16

Abstract:

This study aims to highlight the importance of incentives in attracting investments, by studying the free zones as having a set of incentives as a tool to attract investments along with a set of other components that support and make incentives more Effectiveness, where The study concluded that incentives are among the most important benefits in free zones that stimulate investment in host countries, especially developing countries.

Keywords: Investment; incentives; free zones; exemptions; fees and taxes.

Jel Classification Codes: F16, F63, F21, G11, P33, F38, H25

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الإقتصادية من أهم انشغالات الدول وخاصة النامية منها ، ولقد اتبعت هذه الأخيرة عدة أساليب لتحقيقها والتسريع بها حتى تلحق بالدول المتقدمة ، إلا أنها اصطدمت بعدة عوائق من أهمها الفجوة الكبيرة بين حجم المدخرات وحجم الإستثمارات المرجوة لتحقيق التنمية ، إضافة إلى ثقل حجم المديونية الناجمة عن الإفراط في الديون وسوء توظيفها وكذا هروب رؤوس الأموال المحلية نتيجة المشاكل التي تعانيها هذه الدول ، وكذا ضعف القدرة التنافسية ....إلخ. مما جعل هذه الدول تبحث عن طريقة أخرى للتغلب على العوائق السابقة ألا وهي جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتمع به من قدرات للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة .

وتعتبر المناطق الحرة من أهم أساليب استقطاب الاستثمار المباشر وخاصة الأجنبي لما تحتويه من مزايا متنوعة ، ولعل من أهمها المزايا الجبائية باعتبارها تمس أهم هدف يسعى إليه المستثمر ألا وهو تعظيم الربح .

وفي ظل الأهداف المرجوة من المناطق الحرة ما هي أهم الحوافز الجبائية المستخدمة في تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المناطق الاقتصادية ؟

منهجية البحث: قد تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال إتباع المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم المختلفة وكذلك المنهج التحليلي قصد تسهيل الفهم الكامل لموضوع من خلال تسليط الضوء على كافة أجزاءه.

أهمية البحث:

- الحاجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للعوائد الاقتصادية والتكنولوجية المنتظرة من وراءه على الدول النامية؛
- الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه معظم الدول النامية والذي يمثل عنصر جذب بحد ذاته للمستثمرين الأجانب فيما لو تم توفير بعض الآليات والحوافز المدعمة لاستقطاب الإستثمار؛
- أهمية الإستثمار في خلق مناصب الشغل والتخفيض من البطالة في الدول النامية؛
- يستمد البحث أهميته من التأثير الفعال الذي أثبتته الحوافز الاستثمارية والاقتصادية في قدرتها على التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة؛

- يستمد البحث أهمية كذلك من كون المناطق الحرة من الوسائل المبتكرة لجذب الإستثمارات لتوفرها على مجموعة من الحوافز الاستثمارية يصعب توفيرها في كافة القطر للبلدان المضيفة وخاصة النامية منها.

أهداف البحث:

- التعريف بالمناطق الحرة ودورها الاقتصادي بالنسبة للدول المضيفة والمستثمرين؛
- تسليط الضوء على أهم التجارب الدولية الرائدة في استخدام المناطق الحرة لاستقطاب وتنشيط الإستثمارات؛
- عرض أهم الحوافز التي تقدمها الدول النامية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة؛

1. المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية:

1.1. ماهية المناطق الحرة:

أ- تعريف المنطقة الحرة: المنطقة الحرة هي منطقة تحددها حكومة أو أكثر، حيث يتم السماح بالأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية أو تجارية، مادية أو افتراضية فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات أو كليهما، وإعفاؤهم (كليا أو جزئيا) من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم أو مع متطلبات تنظيمية محددة تنطبق على خلاف ذلك .(Bost, 2019, p. 145)

يمكن تعريف المناطق الاقتصادية الحرة على النحو التالي: من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة ، يتم تعريف المناطق الاقتصادية الحرة جغرافيا بأنها مساحة أو منطقة داخل بلد ما أو في منطقة عبر الحدود بين عدة بلدان يسمح فيها ببعض الأنشطة الاقتصادية بشكل خاص وحيث يتم السماح بالتجارة الحرة والسياسات والامتيازات التفضيلية الأخرى التي تختلف عن تلك الموجودة في بقية البلاد، تتراوح المناطق الاقتصادية الحرة من حجم صغير إلى بعد كبير ، ومن منطقة داخل بلد إلى منطقة عبر الحدود بين أكثر من بلدين ومن منطقة اقتصادية إلى منطقة اقتصادية وإدارية ، بالإضافة إلى منطقة اقتصادية وسياسية (Guangwen, 2003, p. 18).

يمكن تعريفها بأنها منطقة متفاوتة في الحجم أو منطقة ذات أحجام مختلفة ، عفي فيه الشركات الاقتصادية المرخص لها من النظام العادي المطبق في البلد المضيف، لا سيما فيما يتعلق بمجال الجمارك والضرائب وفي مقابل هذا التنازل، تتوقع الحكومات من هذه الشركات أن تخلق فرص عمل ، وأن تعزز

الصادرات الوطنية ، وأن تساعد في تنويع الإقتصاد بإدخال فروع جديده من الأنشطة (BOST, 2018, p. 18).

القاسم المشترك بين جميع المناطق الحرة حقيقة أنها عبارة عن مناطق محاطة ومحددة معفاه من الرسوم الوطنية للاستيراد والتصدير و/أو تعمل رسميا خارج المنطقة الجمركية للبلد المضيف لها (OECD, 2004).

وتعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن منطقة ذات خصائص جغرافية متميزة (القرب من خطوط المواصلات الدولية بحريا أو جويا، أو منطقة داخلية بهدف تنميتها)، وتستهدف جذب الاستثمارات وبخاصة الأجنبية، وتقوم الدولة بتخصيصها داخل أراضيها وتسمح فيها بدخول البضائع الأجنبية وإعادة تصديرها بدون رسوم جمركية، كما تسمح فيها بإقامة المصانع للاستفادة من منتجاتها ونقل التكنولوجيا الحديثة، مما يدعم الأنشطة التجارية والاقتصادية، ويقوى الاقتصاد الوطني (الكردوسي، 1433، صفحة 63).

كما تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المناطق الحرة، إلا أن جميعها ينتهي عند الغاية ذاتها، لذا يمكن الاكتفاء بالتعبير عنها بكونها قطعة محددة من الأرض الوطنية معزولة بأسوار تكون قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية ولا تخضع لقوانين البلد ، إذ لها قوانينها وأنظمتها الخاصة التي تسهل لها ممارسة أعمالها التي أقيمت لأجلها بكل حرية ويسر، التي تسمح بدخول الواردات إليها بدون رسوم أو تعريفات جمركية ، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها (الحسيني و الشمري، 2015، صفحة 48).

نظرا لهذه الميزات، فإنه يمكن إدخال الإصلاحات وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في حدود المنطقة الحرة وإن لم يتحقق ذلك في عموم البلد، مما سيوفر ضمانات أساسية لحماية المستثمرين، وبذلك سيتمكن البلد من استقطاب الاستثمار – سيما الاستثمار الأجنبي المباشر– الذي سيعمل على ملىء الكثير من الفجوات، ولعل من أبرزها الفجوة التكنولوجية والفجوة المعلوماتية، فضلا عن الفجوة المالية.

يمكن تعريف المناطق الحرة وفقا للمفهوم الشامل بأنها جزء من أراضي الدولة يقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا (البيضاوي و ثجيل، 2006، صفحة 17).

تعرف المناطق الحرة حسب اتفاقية كيوتو المعدلة باعتبارها جزءا من إقليم الطرف المتعاقد تعتبر فيه البضائع الداخلة، فيما يتعلق بالرسوم والضرائب على الواردات، خارج المنطقة الجمركية (World Customs Organization, 2006, p. 28)،

ومن التعاريف السابقة يمكن إستخلاص بأن المناطق الحرة هي عبارة عن جزء من إقليم الدولة يقع على أحد منافذها البرية أو البحرية أو الجوية والذي يدخل ضمن حدودها سياسيا ويخضع لسلطتها إداريا ، ويسمح فيه بمزاولة الأنشطة الإقتصادية المختلفة (تجارية ،صناعية ، خدماتية) ، ويتم التعامل فيه بصورة خاصة من النواحي الجمركية، النقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا بحيث ل ايتم تطبيق الإجراءات المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من الحرية في المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الإستثمار إليها .

ب- خصائص المناطق الحرة وفوائدها:

ب.1.خصائص المنطقة الحرة: من أهم خصائص المناطق الحرة التي تميزها عن باقي المناطق الإقتصادية الخاصة مايلي: (Guangwen, 2003, p. 18)

- الخصائص العامة للمناطق الاقتصادية الحرة هي أنها أدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية من خلال التمتع "بالحرية" الاقتصادية والإدارية، المناطق الاقتصادية الخالصة مقيدة جغرافيا وإداريا ، وتتعلق فقط بالأنشطة الاقتصادية؛
- تستخدم المناطق الحرة كأداة لتحقيق أهداف الاقتصاد الجزئي ، مثل خلق فرص العمل والنقد الأجنبي ، وأهداف الاقتصاد الكلي والسياسي ، مثل تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية والإصلاح الهيكلي.
- "الحرية" تعني أن الحوافز المالية والامتيازات الاقتصادية والإدارية الخاصة تطبق على "منطقة" لا يتمتع بها الاقتصاد المحلي ، ونظام الضرائب الوطني ، وغيرها من قيود التجارة الخارجية ، وبعض السياسات الاقتصادية والإدارية لن تكون مطبقة داخل هذه المنطقة ؛ وتشمل هذه الحرية التدفق الحر للسلع ورأس المال والخدمات والعاملين بين المناطق والاقتصاد العالمي وكذلك بعض الامتيازات الإدارية، بمعنى آخر، تتمتع المنطقة بالحوافز والامتيازات الاقتصادية (السياسة التفضيلية).

- يتم تطبيق السياسات والامتيازات الاقتصادية الخاصة والتفضيلية في منطقة جغرافية محددة بدقة أو "مناطق" بأحجام مختلفة، يمكن أن تكون المنطقة صغيرة ، لا تغطي سوى عدة هكتارات ، كما يمكن أن تكون كبيرة ، تغطي أكثر من ألف كيلومتر مربع، يمكن أن يكون موجودا داخل بلد ما أو في منطقة عبر الحدود بين عدة بلدان، لن يتم استخدام المنطقة فقط لتنفيذ التجارة الحرة ، ولكن أيضا لحماية الاقتصاد المحلي والإشراف عليه في بقية البلاد من التأثير السلبي للاقتصاد العالمي؛
- وتتجاوز المنطقة النزاعات حول السيادة الوطنية والإيديولوجية الوطنية ، ولا يحدث إلا النشاط الاقتصادي داخل المنطقة، ولكل منطقة من المناطق الحرة قطاعها الرائد: التجارة و والترانزيت، والنقل والتخزين ، وبعض الصناعات التحويلية البسيطة هي القطاعات الرائدة في الموانئ الحرة ومناطق التجارة الحرة والمستودعات الجمركية ؛ الصناعة والصناعة الجديدة وذات التكنولوجيا المالية والتجارة هي القطاعات الرائدة في مناطق تجهيز الصادرات، ومنطقة المشاريع الحرة والمجمعات الصناعية القائمة على العلوم، التمويل والتأمين والسياحة هي القطاعات الرائدة في مناطق الخدمات الحرة ، كما تشمل القطاعات الرائدة في المناطق الاقتصادية الحرة الكبيرة والشاملة تقريبا جميع القطاعات المذكورة سابقا، وجميع الهياكل الصناعية هي "نشاط اقتصادي" في المناطق المختلفة.
- إقامة الدولة لقدر كاف من البنى التحتية الأساسية والخدماتية السائدة لعمل المناطق الحرة على أراضيها من أجل خلق أجواء ملائمة ومناخ مناسب للاستثمار (حسني علي و طلال صبيح، 2015، صفحة 189، 190)؛
- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، والعكس: تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها وارادات، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية (شلبي، 2015).

ب.2.فوائد المنطقة الحرة: تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، ويمكن حصر هذه الفوائد فى الآتي:

– **الفوائد بالنسبة الدولة:** يمكن تقسيم الفوائد الإقتصادية من تنمية المناطق الحرة إلى ثابتة وديناميكية، الفوائد الثابتة تشمل (The multi-donor investment climate advisory service(FIAS), 2008, p. 32):

- خلق فرص العمل المباشرة وتوليد الدخل؛
- نمو وتنويع الصادرات؛
- أرباح العملات الأجنبية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إيرادات الحكومة.

أما الفوائد الديناميكية وهي الأكثر أهمية كونها ذات منفعة طويلة الأجل فتشمل (The multi-donor investment climate advisory service(FIAS), 2008, p. 32):

- خلق فرص العمل غير المباشرة؛
- تطوير المهارات؛
- توظيف الإناث؛
- نقل التكنولوجيا؛
- التنمية الإقليمية.

أما الفوائد بالنسبة للمستثمرين والمشروعات: (شلبي، 2015)

- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة؛
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لما فيه من عوائد اقتصادية للمستثمر (برهام باعمر و فتوح، 2019، صفحة 344)؛
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة فى بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات فى المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.

2.1. تصنيف المناطق الحرة وانتشارها عبر مختلف أقاليم العالم:

أ- أنواع المناطق الحرة:

عرفت المناطق الحرة عدة أنواع عبر السنين و لمعرفة هذه الأنواع يمكن تقسيم حيث يمكن التمييز بين نوعين من المناطق:

أ.1.مناطق التجارة الحرة: تاريخيا ، أول نوع من المناطق الحرة التي تم إنشاؤها، وهي مراكز للتجارة الدولية بحكم طبيعة أنشطتها (إعادة الشحن ، توزيع البضائع ، إعادة التصدير ، والاعمال التجارية الدولية، ..إلخ)، وهي تؤدي دورا هاما جدا بوصفها ميسرا للتبادل في العولمة، وتقع هذه المناطق عادة في الموانئ البحرية (الموانئ الحرة) والمطارات، وعلى طول طرق الاتصال الرئيسية (البحرية والسكك الحديدية والطرق البرية)، وعلى طول ممرات التنمية و/أو في المناطق الحدودية (BOST, 2018, p. 16).

ويتم تخفيض التعريفة الجمركية (وهي ضريبة مفروضة على البضائع المستوردة) بين الدول الأعضاء بشكل كبير ، حيث تم إلغاء بعضها بالكامل، يحتفظ كل بلد عضو بتعريفة خاصة به فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء، الهدف العام لاتفاقيات التجارة الحرة هو تطوير وفورات الحجم والمزايا النسبية ، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية. (Rodrigue, 2019)

أ.2.مناطق حرة صناعية وخدماتية: تشكل النوع الثاني، وهي متخصصة في إنتاج الصناعات التحويلية (المنسوجات والملابس والأحذية، السلع الرياضية، الإلكترونيات الاستهلاكية، المكونات الصناعية...إلخ)، وعلى نحو متزايد توفير الخدمات التي يمكن تقديمها عن بعد من خلال الشبكات الرقمية (معالجة البيانات الرقمية، ومراكز الاتصال، والخدمات المالية...إلخ)، ومن خصوصيات هذا النوع من المناطق الحرة هي تصدير معظم أو كل إنتاجها في الخارج، وفقا لقواعد محددة للغاية حددها الإستثمار وفق قانون بلد المنشأ (الذي يتراوح في كثير من الأحيان بين 80 و100% من إنتاجه)، وإذا كانت السلع المصنعة من المناطق الحرة تنتقل إلى السوق المحلية ، ستضطر الشركات إلى دفع رسوم جمركية تعادل تلك التي كان يتعين عليها دفعها إذا كانت قد استوردت هذه السلع ، من أجل تجنب تشويه المنافسة، ومن الأمثلة على المناطق الحرة الخدماتية والصناعية المعروفة والراسخة: إيرلندا (شانون ، منذ عام 1959) ، تايوان (كاوهسيونغ منذ عام 1966) ، البرازيل (ماناوس منذ عام 1967) ، جمهورية الدومينيكان (لا رومانا منذ عام 1968) ، كوريا الجنوبية (ماسان ، منذ عام 1970) ، ماليزيا (بيان ليباس منذ عام 1972) ، إندونيسيا (باتام منذ عام 1978) ، الصين (منطقة شنتشن الاقتصادية الخاصة منذ عام 1978)، حيث حققت هذه المناطق الحرة نجاحا كبيرا واجتذبت العديد من المستثمرين، لقد عملوا كنموذج يحتذى به في نشر مفهوم المناطق الحرة الصناعية والخدمية في جميع أنحاء العالم (BOST, 2018, p. 16).

ب- توزيع أهم المناطق الحرة المقامة في مختلف مناطق العالم:

يوضح الجدول رقم 1 انتشار المناطق الحرة عبر مختلف أقاليم العالم حسب المستوى الإقتصادي للدول المضيفة.

الجدول رقم 1: توزيع المناطق الحرة حسب المناطق الجغرافية الرئيسية في عام 2019

	عدد المناطق الحرة	النسبة من الإجمالي
إجمالي	2 296	100
الإقتصاديات المتقدمة	295	12.9
الولايات المتحدة الأمريكية	191	8.30
أوروبا	85	3.70
الإقتصاديات النامية	1 869	81.40
إفريقيا	215	9.40
آسيا	1 196	52
الفلبين	385	16.80
الصين	135	5.90
ماليزيا	45	2
الهند	231	10
الإمارات	47	2
أوقيانوسيا	1	0.04
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	457	19.90
كلومبيا	101	4.40
جمهورية الدومينكان	71	3.10
الإقتصاديات الإنتقالية	132	5.70
روسيا	39	1.70

François Bost(2019), Special economic zones: methodological issues and definition, Transnational Corporations Journal, UNCTAD, Volume 26 , Number 2, p144.

لا تزال المناطق الحرة هي أكثر المجموعات الاقتصادية انتشارا ضمن المجموعة الواسعة من المناطق الاقتصادية الخاصة حيث بلغ عددها 2296 منطقة حرة عبر مختلف أقاليم العالم من إجمالي 5400 منطقة اقتصادية خاصة في العالم، كما تتمركز أغلب المناطق الحرة في أقاليم الاقتصاديات النامية بمجموع

1869 منطقة حرة وبنسبة 81.40% من المجموع الإجمالي للمناطق الحرة عبر العالم، وهذا ما يؤكد الحاجة الماسة لهذه الدول للمناطق الحرة قصد النهوض باقتصاداتها ودعم التنمية، كما تتصدر آسيا من حيث عدد المناطق الحرة المقامة في أقاليمها بـ1196 منطقة حرة أي بنسبة 52% من إجمالي المناطق الحرة في العالم، وتتصدر الفلبين كأحد الدول النامية باقي دول العالم الموضحة في الجدول1 وذلك بإقامة 385 منطقة حرة أي بنسبة 16.80% من إجمالي المناطق الحرة المنتشرة في العالم.

2. استخدام الحوافز في المناطق الحرة كأداة فعالة لتشجيع الإستثمار

2. 1. تعريف الحوافز وأهميتها في استقطاب الإستثمار :

أ- تعريف حوافز الإستثمار وأهدافها: حوافز الاستثمار هي تدابير تشريعية تهدف إلى تحفيز الاستثمار، يتم وضع تلك الحوافز في معظم البلدان من قبل هيئة مخصصة لتشجيع الاستثمار (Tuomi، 2012)، وتهدف الدول من وراء حوافز الإستثمار إلى ما يلي (United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(UNESCAP), 2018):

- للتغلب على ضعف المنافسة؛
- تشجيع الإستثمار في المناطق المحرومة؛
- جذب صناعات معينة أو تطوير قطاع معين؛
- لتصحيح إخفاقات السوق؛
- لتغيير صوره موقع معين.

ب- أهمية الحوافز في استقطاب الإستثمار الأجنبي: من سمات العولمة المنافسة العالمية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .فعلى مدى العقدين الماضيين، أقدمت البلدان في معظمها على تحرير نُظمها الاستثمارية وفتحت معظم قطاعاتها الاقتصادية في وجه المستثمرين الأجانب .وفي الفترة ما بين 1991و 2002 أدت 95 % من أصل 6411 بلد تغييرا في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تهيئة بيئة مواتية أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وفي عام 2002 وحده، أحدث 248 بلد تغييرا في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، أدى 236 منها(96%)إلى تهيئة بيئة مواتية أكثر للاستثمار، والحوافز من بين الوسائل التي تستعمل لهذا الغرض على مستوى السياسة العامة . وتُستعمل، علاوة على ذلك، من أجل زيادة المزايا التي تجنيها البلدان المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون الحوافز في شكل معونة مالية، ومنح مزايا ضريبية أو غير ذلك من الحوافز(بما في ذلك التخفيف من المعايير التنظيمية التي يُطالب المستثمرون الأجانب باحترامها أصلا، وتشير

الدراسات الاستقصائية إلى أن عدد البلدان المانحة للحوافز ونطاق التدابير التي قد تتخذ لمنحها آخذان في الازدياد وفي هذا دليل على العدد المتزايد للبلدان التي تسعى سعيا حثيثا إلى بذل جهود في مجال تشجيع الاستثمار، ونتيجة ذلك أن الأسواق العالمية شديدة المنافسة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر قد تشتد فيها المنافسة أكثر، في ضوء الانخفاض الأخير الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD), 2004).

2. 2. أنواع حوافز الإستثمار في المناطق الحرة:

أ- أنواع حوافز الإستثمار: تستعمل الحكومات ثلاث فئات رئيسية من حوافز الاستثمار من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه أكثر وهي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 11):

- الحوافز المالية، من قبيل المنح المباشرة والقروض بأسعار ميسرة؛
- الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية والأسعار الضريبية المخفضة؛
- حوافز أخرى منها دعم الهياكل الأساسية أو الخدمات، والمفاضلة بين الأسواق، ومنح الامتيازات التنظيمية ومنها الإعفاء من التقيد بمقاييس في مجال العمل أو البيئة.

وهناك تقسيم آخر لأنواع الحوافز الإستثمارية، فيمكن استعمال الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد مضيف معين (حوافز استقرارية) أو لجعل الشركات الأجنبية المنتسبة في بلد ما تقوم بمهام مرغوب فيها مثل التدريب، والاستعانة بمصادر محلية، والبحث والتطوير أو التصدير (حوافز سلوكية) (UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD), 2004).

وتعد الحوافز المالية والضريبية أكثرها استخداما، فكثيرا ما تفضل البلدان النامية الوسائل الضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية، والامتيازات الضريبية، ومنح الإهلاك المعجل، ورد الرسوم والإعفاءات، بينما تلجأ البلدان المتقدمة أساسا إلى الحوافز المالية، ومنها المنح النقدية (التي تتجاوز أحياناً نسبة 50% من تكاليف الاستثمار) والقروض المقدمة بدون فائدة والقروض المدعومة، وقد ينظر إلى ذلك من إن الحوافز الجبائية ترتبط غالبا بالدول النامية، ذلك أن البلدان المتقدمة قادرة على تقديم إعانات مسبقة إلى الاستثمارات الواردة بينما ليس في وسع البلدان النامية، في أحسن الأحوال، سوى التخفيف من عبء الضرائب على الصادرات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 11).

ب- أنواع حوافز في المناطق الحرة:

يمكن تقسيم أنواع حوافز الإستثمار في المناطق الحرة إلى ما يلي:

ب.1.الحوافز التنظيمية: هي إجراءات لجذب المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم استثناءات من القواعد واللوائح الوطنية أو غير الوطنية، عندما يتم تقديم مثل هذه الاستثناءات على أساس الاقتصاد ككل ، فإنها تميل إلى التركيز على المتطلبات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بسوق العمل المفروضة على المستثمرين، وفي سياق المناطق الحرة، غالبا ما تتمثل الحوافز في تخفيف لوائح الاستثمار المباشر (مثل متطلبات الجنسية وإجراءات الفحص والترخيص) المطبقة في أماكن أخرى من الإقتصاد المضيف (OECD, 2004).

ب.2.الحوافز الجبائية: تتمثل الحوافز الجبائية في تخفيف العبء الضريبي علي الشركات المستثمرة أو موظفيها، وخلافا عن العديد من الحوافز الأخرى ، فإنها غالبا ما تستند إلى قواعد ، حيث أن التغييرات في الجباية تتطلب إجراءات تشريعية في معظم الحالات، وعادة ما تتخذ الحوافز الجبائية العامة شكل تخفيضات في معدلات الضرائب المؤسسية أو الإعفاءات الضريبية، تشجيع تكوين رأس المال (على سبيل المثال الإعفاءات الضريبية للاستثمار وسياسات الإهلاك المتسارع)؛ والمعاملة التفضيلية للمستثمرين الأجانب (مثل خفض الضرائب علي التحويلات المالية ؛ وتخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي علي الأجانب)، وتشمل الحوافز الجبائية في المناطق الحرة ،بحسب التعريف تقريبا ، تشمل أيضا تخفيض الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد والتصدير (OECD, 2004).

ب.3.الحوافز المالية: وتتألف الحوافز المالية من الإنفاق العام غير المادي لاجتذاب الشركات أو حثها على الإستثمار، وكثيراً ما تكون هذه التكاليف مبررة رسميا بسبب الحاجة إلى تعويض المستثمرين عن المساوئ لموقع بعينه أو ما يعرف بـ(نفقات معادلة الموقع) والتي يتم تفسيرها على أنها سياسة لتسوية الموقع، أو قد تتخذ هيئة تكييف البنية الأساسية لموقع محتمل وفقا لاحتياجات المستثمرين، وتشمل الحوافز المالية الأخرى تقديم الدعم للتكاليف الفعلية لنقل وحدات الشركات (مثل تكلفة التدريب على العمل؛ ودعم الإغتراب؛ وإعانات الأجور المؤقتة) (OECD, 2004).

ج- الحوافز الجبائية كأحد أهم المزايا في المناطق الحرة في الدول النامية:

ج. 1.أنواع الحوافز الجبائية في المناطق الحرة: إن الحوافز الجبائية المستعملة لجلب المستثمرين الأجانب إلى المناطق الحرة تكتسي عدة أنواع من بينها:

ج.1.1.استثناء الرسوم الجمركية ورسوم أخرى للاستيراد : وهي الميزة الأساسية لهذه المناطق وهي الإعفاءات المطبقة على البضائع والتركيبات المستوردة والمعادة للتصدير كما تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الأخرى للإستيراد جميع المواد الأولية والأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية التي تستورد لأعمال المؤسسات خلال عملية الإنتاج المرخص بإقامتها في المناطق الحرة . ففي دبي مثلا يسمح للشركة، أو المؤسسة، أو المصنع القائم والمرخص في المنطقة الحرة باستيراد بضائع أو معدات إلى المنطقة الحرة من دولة أجنبية دون دفع رسوم جمركية، كما يمكن تخزينها لفترة غير محددة، حسب نوع البضاعة، وصلاحية رخصة المنطقة الحرة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019).

ج. 1. 2.الحوافز الضريبية: تمنح الدول المضيفة للمستثمرين حزمة من الحوافز الضريبية بغرض تنشيط الإستثمار في المناطق الحرة، وأهم تلك الحوافز ما يلي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 6، 7):

- حوافز متعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات/معدل الضريبة على الدخل/إعفاء ضريبي؛
- حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال: الاستهلاك المعجل/بدل الاستثمار وإعادة الاستثمار؛
- حوافز متعلقة بالعمالة: خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي/خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة؛
- حوافز متعلقة بالمبيعات: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات؛
- حوافز متعلقة بالاستيراد: إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج، واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة؛
- حوافز متعلقة بالتصدير: إعفاءات ضريبية على الصادرات، ورد الرسوم، المعاملة الضريبية التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة أو الصادرات من المواد المصنعة، ومنح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات، ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات، وخفض النفقات الخارجية ومنح علاوات رأسمالية للصناعات التصديرية؛

- حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا؛
- حوافز متعلقة بالقيمة المضافة: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس ضافي المحتوى المحلي للنواتج؛ ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة؛
- خفض ضرائب المغتربين.

ج.2. دور الحوافز الجبائية في تشجيع الإستثمار في المناطق الحرة: يتضح دور الحوافز الجبائية في تشجيع الإستثمار في المناطق الحرة من خلال التأثير قرار الإستثمار عن طريق زيادة العائد على الإستثمار وتخفيض المخاطر المحيطة به ، وأيضا جذب رؤوس الأموال إلى إقليم الدولة وتوجيه استثمارها إلى مناطق وقطاعات اقتصادية معينة .

ويمكن القول بأن الحوافز الجبائية تشكل عنصرا هاما من العناصر المكونة للمناخ الاستثماري ، والمستثمر يأخذ في اعتباره أمرين وهما العائد المتوقع الحصول عليه من الإستثمار والوقت اللازم لاستعادة رأس المال المستثمر.

والمستثمر يفضل الإستثمار في بلد معين إذا كان هذا الإستثمار يتيح له الحصول على معدلات للأرباح أعلى من تلك التي يمكن أن يحققها في بلد آخر لذلك فإن المستثمر يدرس العوامل المؤثرة في مستوى الأرباح في الأماكن المحتملة للاستثمار ومن بين هذه العوامل الإعفاءات والتخفيضات الجبائية المقررة في هذه الأماكن والتي تؤثر على تكلفة الإنتاج وبالتالي على صافي عوائد المشروع الاستثماري.

3. عرض تجارب دولية في استخدام الحوافز الاقتصادية لتنشيط الإستثمار في المناطق الحرة:

3. 1. تجربة تركيا:

أ- مدخل حول المناطق الحرة بتركيا: تعرف المناطق الحرة (FZ) بتركيا بأنها مواقع خاصة تعتبر خارج منطقة الجمارك بالرغم من أنها تقع فعليا ضمن الحدود السياسية للبلاد، ويتم تصميم المناطق الحرة (FZ) بحيث تساعد على زيادة عدد الاستثمارات القائمة على التصدير، يتم تطبيق التشريعات المحلية والإدارية التي تطبق على المجالات التجارية والمالية والاقتصادية، والتي تطبق ضمن المنطقة الجمركية، إما بشكل جزئي أو لا يتم تطبيقها على الإطلاق في المناطق الحرة (FZ).

وتوجد بتركيا 19 منطقة حرة إجماليا، تقع بالقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، 18 منطقة منها قيد العمل وواحدة لا تزال قيد الإنشاء، وتقع المناطق الحرة (FZ) في مواضع استراتيجية

تضمن الوصول السهل للطرق التجارية الدولية عبر الموانئ المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود (The Investment Office of the Presidency of the Republic of Turkey, 2019)

ب- **حوافز المناطق الحرة بتركيا:** تمثل الحوافز الجبائية الجزء الأغلب من حوافز المناطق الحرة حيث تتضمن ما يلي (The Investment Office of the Presidency of the Republic of Turkey, 2019):

- تقديم إعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم المشابهة الأخرى بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات لشركات التصنيع من ضريبة الشركات بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضرائب الاستهلاك الخاصة بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات من رسوم الدمغة على المستندات المتداولة بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات من الضريبة العقارية بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات من الضريبة على الأرباح وضريبة الشركات لبعض الخدمات اللوجيستية التي سيتم عرضها في المناطق الحرة (FZ)، شريطة أن تكون ذات واجهة تصديرية بنسبة 100%؛
- تقديم إعفاءات من ضريبة الدخل بنسبة 100% على أجور الموظفين (للشركات التي تصدر على الأكثر 85% من قيمة التسليم على ظهر السفينة للبضائع التي تنتجها في المنطقة الحرة (FZ)) ؛
- الإعفاء من رسوم سندات الملكية عند الاستحواذ على الممتلكات وبيعها؛
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة خلال عمليات الإنشاء والتصميم والتسوية واستصدار الموافقات والاعتمادات؛
- بنية تحتية جاهزة ومعفاة من ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى؛
- يمكن أن يتم الاحتفاظ بالبضائع في المنطقة الحرة (FZ) لفترة غير محدودة؛
- يمكن للشركات تحويل الأرباح من المناطق الحرة (FZ) للخارج وإلى تركيا أيضا بدون قيود.

3. 2.تجربة المغرب:

أ- **المناطق الحرة بالمغرب:** تأسست المناطق الحرة للتصدير بالقانون 94-19 (الظهير رقم 1-95-1 بتاريخ 26 يناير 1995) الذي جعل منها فضاءات محددة من التراب الجمركي يسمح فيها

بالقيام بكل نشاطات التصدير ذات الطابع التجاري أو الصناعي والنشاطات ذات الصلة، مع الإعفاء من اللوائح الجمركية، ومن مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تنشأ كل منطقة وتحدد بمرسوم يعين طبيعة نشاطات المؤسسات التي يمكن أن تقيم فيها، وفيما يلي المناطق الحرة الموجودة بالمغرب: (الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات)

- منطقة التصدير الحرة في طنجة؛
- منطقة التصدير الحرة في طنجة ميد القصر وماجاز ميللوزا 1 و 2؛
- المنطقة الحرة في داخلة والعيون؛
- منطقة تخزين الهدروكاربورات (المنتوجات البترولية) : كبدانا والناضور؛
- منطقة التصدير الحرة في القنيطرة.

ب- الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة بالمغرب: تقدم المغرب مجموعة من الحوافز الجبائية المتنوعة تتعلق بالإعفاء من مختلف الرسوم و الضرائب وعلى رأسها الضرائب على الشركات والضريبة على القيمة المضافة...إلخ

ب. 1.الحوافز الجمركية: تتضمن مايلي: (المغرب، 1995)

- تعفى البضائع الداخلة إلى مناطق التصدير الحرة أو الخارجة منها وكذا البضائع المحصل عليها فيها أو الماكثة بها من جميع الرسوم والضرائب أو الضرائب الإضافية المفروضة على استيراد البضائع أو حركتها أو استهلاكها أو إنتاجها أو تصديرها؛
- يستفيد المستخدمون الأجانب بالمنشآت العاملة في مناطق التصدير الحرة من وقف استيفاء الرسوم والضرائب بالإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية فيما يخص الأمتعة والأشياء الجديدة أو المستخدمة التي تتألف منها المنقولات المستوردة بمناسبة إقامتهم في المغرب، ويستفيدون كذلك من نظام الاستيراد المؤقت فيما يخص العربة ذات المحرك المستوردة في هذا الإطار.

ب. 2. الحوافز الضريبية: تتضمن مايلي: (المغرب، 1995)

- تعفى من رسوم التسجيل والدمغة :
  - عقود تأسيس الشركات المقامة في مناطق التصدير الحرة والزيادة في رأس مالها ؛
  - عمليات شراء المنشآت للأراضي اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارها.

- تعفى المنشآت المرخص لها من الضريبة المهنية (الباتنتا) فيما يخص جميع أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وكذا أعمال الخدمات المرتبطة بها وذلك طوال الخمس عشرة سنة الأولى المتتابعة التالية لاستغلالها.
- تعفى من الضريبة الحضرية العقارات والمكنات والآلات المخصصة لمزاولة أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وكذا أعمال الخدمات المرتبطة بها وذلك طوال مدة الخمس عشرة سنة التالية لإنهاء أشغالها أو إقامتها، ولا يشمل الإعفاء المذكور ضريبة النظافة.
- تخضع المنشآت المقامة في مناطق التصدير الحرة على أساس الأرباح التي حققتها فيما يتعلق بأعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وكذا أعمال الخدمات المرتبطة بها، وطوال الخمس عشرة سنة الأولى المتتابعة التالية لتاريخ الشروع في العمل :
  - إما للضريبة على الشركات وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 86- 24 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.239 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1386 (31 ديسمبر 1986)، بالسعر البالغ 10% ؛
  - وإما للضريبة العامة على الدخل وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 89-17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.116 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989) ، ويطبق على هذه الضريبة تخفيض نسبته 80 %.
- تعفى الشركات المقامة في مناطق التصدير الحرة من واجب التضامن الوطني المفروض على الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات.
- تكون الأرباح وعوائد المساهمات الأخرى الداخلة في حكمها الموزعة من لدن الشركات المقامة في مناطق التصدير الحرة والناتجة عن أعمال مزاولة في المناطق المذكورة :
  - معفاة، إذا كانت مدفوعة إلى أشخاص غير مقيمين، من الضريبة على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المحدثة بالقانون رقم 18.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.145 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1410 (23 أكتوبر 1988) ؛
  - خاضعة، إذا كانت مدفوعة إلى أشخاص مقيمين، للضريبة على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها بالسعر البالغ 7.5%، وتحل هذه الضريبة محل الضريبة على الشركات أو الضريبة العامة على الدخل.

- تعفى من الضريبة على القيمة المضافة وفق الشروط المقررة في المادة 8 من القانون رقم 85-30 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.347 بتاريخ 7 ربيع الآخر 1406 (20 ديسمبر 1991) عمليات دخول المنتجات الواردة من التراب الخاضع المنصوص عليه في المادة 20 من هذا القانون إلى مناطق التصدير الحرة.

ب.3.حوافز أخرى: نذكر منها ما يلي: (المغرب، 1995)

- لا تخضع عمليات دخول البضائع إلى مناطق التصدير الحرة وخروجها منها إلى التشريع الخاص بمراقبة التجارة الخارجية والصرف باستثناء:
  - البضائع المحظورة؛
  - النفايات الخطيرة وجميع المواد، نفايات كانت أم لا، التي قد تعتبر مضرة أو غير صحية أو تشكل أي خطر مماثل آخر على الصحة والحيوانات والنباتات والموارد المائية وبوجه عام على المحيط وجودة الحياة؛
  - الأشخاص المعنويين الموجود مقرهم بالمغرب والأشخاص الطبيعيين المغاربة المقيمين في المغرب.
- تتمتع العمليات التجارية والصناعية والخدماتية التي تنجزها مع الخارج منشآت مقامة في مناطق التصدير الحرة بكامل الحرية في مجال الصرف كيفما كانت جنسية الشخص الذي يقوم بها ومحل إقامته
- أجل مكوث البضائع في منطقة التصدير الحرة غير محدود.

3. 3. تجارب دولية أخرى: تقدم العديد من الدول النامية حزمة متكاملة من حوافز الإستثمار في المناطق الحرة للاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أمثلة عن الحوافز المقدمة للشركات المستثمرة في المناطق الحرة، **الفلبين** مثلا تعرض على المؤسسات تسهيلات متمثلة في التخفيضات الجبائية بدلا من الإعفاء في الضريبة على المداخيل .

كما أن الإمارات فإن المناطق الحرة العاملة في الدولة تقدم للمستثمرين حوافز استثمارية أولها تملك المشاريع للأجانب بنسبة 100% إضافة لعدم وجود قيود على تصاريح العمل والسماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج والإعفاء من ضريبة الأعمال والشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50 عاما والإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها والإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي، كما تتوفر في المناطق لحرة مستودعات للتخزين ومستلزمات كثيرة تدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية (آل علي، 2018).

إعفاءات من ضريبة الأعمال والشركات حسب المنطقة الحرة وتصل بعضها إلى 50 عاما والإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها والإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي. كما أن قطر تمنح للمستثمرين الأجانب ملكية كاملة للاستثمارات الأجنبية بنسبة 100% مع إمكانية استعادة رأس المال المستثمر بأكمله، وإمكانية الاستفادة من صندوق استثمارات بحجم 3 مليار دولار مدعوم حكوميا، موجه بصفة خاصة لتشجيع النمو، كما تقدم إعفاء من ضرائب الشركات لمدة عشرون(20) عاما قابلة للتجديد، والإعفاء من ضرائب الدخل الفردية والرسوم الجمركية على الواردات (هيئة المناطق الحرة في قطر، صفحة 19)، وتقدم سلطنة عمان الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 30 عاما من تاريخ بدء العمل التجاري والإعفاء من دفع الرسوم الخاصة بالبلدية والعقارات والأراضي، وكذلك سوريا تسعى إلى استقطاب الإستثمارات في المناطق الحرة من خلال الإعفاء الكامل من كافة الضرائب والرسوم للأنشطة القائمة ضمن المناطق الحرة.

أما في المكسيك تتكو ن صناعة التصدير في المناطق الحرة في المكسيك من شركات تقوم باستيراد بضائع مؤقتا من أجل التصنيع أو التجميع أو الإصلاح بغرض إعادة تصديرها فيما بعد، وهذه الشركات معفاة من دفع رسوم وضرائب الواردات إذا كانت منتجاتها تباع في الخارج (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2010، صفحة 66).

هناك بعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لفترات طويلة قد تصل إلى حد الإعفاء الكامل للمشروع طوال فترة تشغيله ، و من هذه الدول جمهورية الدومينكان التي تبرر تلك الإعفاءات الدائمة بعدم توافرها على جميع المقومات الأساسية لنظام المناطق الحرة وبالتالي ضعف قدرتها على اجتذاب رأس المال الأجنبية خاصة .

4.الخاتمة:

لقد استطاعت معظم الدول النامية وخاصة الآسوية منها بانتهاجها أسلوب المناطق الحرة تحقيق تنمية اقتصادية معتبرة وفي فترة قصيرة كانت عاجزة عن تحقيقها بالاعتماد على مواردها الذاتية وفي نفس الفترة، وهذا ما جعل معظم الدول التي تسعى إلى انتهاج طريق التنمية الإقتصادية إلى إقامة العديد من المناطق الحرة والتنافس فيما بينها لجذب أكبر قدر من الإستثمارات إليها سواء أجنبية أو محلية مستخدمة بذلك مجموعة من الحوافز التي من أبرزها الحوافز والإعفاءات الجبائية لما لها من دور كبير في التأثير على قرارات الإستثمار في منطقة دون أخرى .

5- النتائج:

- تتمركز أغلب المناطق الحرة في أقاليم الاقتصاديات النامية بمجموع 1869 منطقة حرة وبنسبة 81.40% من 2296 المجموع الإجمالي للمناطق الحرة عبر العالم.
- تعتبر المناطق الحرة من أبرز الأدوات الإقتصادية التي اعتمدت عليها الدول في النهوض باقتصادياتها من خلال استخدامها في كوسيلة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية؛
- الحوافز الجبائية تكون أكبر في الدول النامية لتغطية العجز في الجوانب الأخرى من مقومات المناطق الحرة؛
- لابد من التكامل بين الحوافز والمقومات الأخرى في المناطق الحرة وخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية ولعل هذا ما يبرر نجاح المناطق الحرة في آسيا؛
- تنشأ المناطق الحرة بالأساس لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها تساهم في تنشيط وتطوير الإستثمارات المحلية.
- إضافة إلى الفوائد الإقتصادية من إقامة المناطق الحرة فإن الفوائد التكنولوجية على البلد المضيف لا تقل أهمية عن باقي الفوائد.
- الحوافز أغلبها في حد ذاتها تعتبر إنفاقا حكوميا مباشر من خلال الإعفاءات والتحفيزات الجمركية و الضريبية وعدم الإستخدام الأمثل لها يترتب عليه تبديد الجزء من موارد الدولة ولهذا على الدولة أن تقارنها بحجم المنافع التي سوف تجنيها منها .

6.المراجع:

1. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. (2010). إحصاءات التجارة الدولية. (87).
2. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (23 10, 2019). إدارة الأعمال في المناطق الحرة. تم الاسترداد من البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: services/business/ https://www.government.ae/ar-AE/information-and -running-your-business/running-a-business-in-a-free-zone
3. جعفر عبد الامير الحسيني، و هاشم مرزوك الشمري. (2015). المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والمالية ، 7.

4. جليل شيعان البيضاوي، و ربيع قاسم ثجيل. (2006). عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية. مجلة العلوم الإقتصادية.
5. المغرب. (1995). ظهير شريف رقم 1.95.1 صادر في 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995). الرباط: الجريدة الرسمية.
6. الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. (2019). المناطق الحرة الخاصة في مصر. مصر: الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.
7. الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات. (بلا تاريخ). المناطق الحرة. تاريخ الاسترداد 8 12, 2019، من الاستثمار في المغرب: lang=ar&http://www.invest.gov.ma/index.php?Id=89
8. سلطان سعيد سلطان آل علي. (02 11, 2018). حرة أم القيوين تعمل على استقطاب الشركات الصناعية والتجارية. (13752) . دبي : البيان الإقتصادي.
9. عادل عبدالجواد الكردوسي. (1433). المناطق الحرة في الدول العربية. مجلة الأمن والحياة (362).
10. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، و ابراهيم فتوح. (2019). دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. مجلة اقتصاد المال والأعمال .
11. مظفر حسني علي، و دينا طلال صبيح. (2015). المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات. المجلة العراقية للعلوام الإقتصادية.
12. مغاورى شلبي. (23 10, 2015). المناطق الحرة.. فوائد وأضرار. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للدكتور مغاورى شلبي: http://maghawry.tk/?p=221
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004). الحوافز. نيويورك: unctad.
14. هيئة المناطق الحرة في قطر. اكتشف المناطق الحرة في دولة قطر. هيئة المناطق الحرة في قطر.
15. The Investment Office of the Presidency of the Republic of Turkey. (2019). Zones d'investissement. Retrieved 12 7, 2019, from INVESTMENT GUIDE: https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/investment-zones.aspx
16. Bost, F. (2019). Special economic zones: methodological issues and definition. Transnational Corporations Journal , 26 (2).
17. BOST, F. (2018). The World of Free Zones A Geographical Approach. World Free Zones Organization.
18. Guangwen, M. (2003, 2 13). The Theory and Practice of Free Economic Zones:A Case Study of Tianjin, People's Republic of China. Submitted to the Combined Faculties for the Natural Sciences and for Mathematics

of the Ruprecht-Karls University of Heidelberg, Germany for the Degree of Doctor of Natural Sciences.
19. Krista Tuomi .(2012) .Review of Investment Incentives .London: The International Growth Centre(IGC).
20. MINISTÉRIO DA ECONOMIA(BRASIL). (2015, 9 14). Incentivos. Retrieved from Superintendência da Zona Franca de Manaus: http://site.suframa.gov.br/assuntos/modelo-zona-franca-de-manaus/incentivos
21. OECD. (2004). INCENTIVES AND FREE ZONES IN THE MENA REGION:A PRELIMINARY STOCKTAKING. OECD.
22. Rodrigue, J.-P. (2019). Levels of Economic Integration. Retrieved 12 7, 2019, from The Geography of Transport Systems: https://transportgeography.org/?page_id=4082
23. The multi-donor investment climate advisory service(FIAS). (2008). Special economic Zones performance, lessons learned, and implications for Zone development. Washington: The World Bank Group.
24. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD). (2004). INCENTIVES. New York and Geneva: UNITED NATIONS.
25. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(UNESCAP). (2018). INCENTIVES AND THE ROLE OF SPECIAL ECONOMIC ZONES. Workshop on Promotion and Facilitation of Foreign Direct Investment for Sustainable Development in the Islamic Republic of Iran. Tehran: UNESCAP.
26. World Customs Organization. (2006). Revised KYOTO Convention. Brussels Belgium: World Customs Organization.